

فرعية اللجان تنجز اقتراح قانون سلامة الغذاء

## مجدلاني؛ عالجننا الهواجس وتضارب الصلاحيات أبو فاعور؛ إقراره انتصار أولي لحملتنا



اللجنة مجتمعاً في المجلس النيابي

أعلن النائب مجدلاني: «إنجاز اقتراح قانون سلامة الغذاء، قانون الوزير باسل فليحان الذي تقدمت به شخصياً عام 2012»، مشيراً إلى أن «اقتراح القانون هذا، يركز بمصغته النهائية التي أقرتها اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة اليوم، إلى آلية متكاملة عنوانها العريض مراقبة وتتبع الغذاء من الأرض إلى المائدة».

كلام مجدلاني جاء إثر الجلسة التي عقدتها اللجنة النيابية الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة المكلفة بدراسة اقتراح القانون المتعلق بسلامة الغذاء أمس، في المجلس النيابي، برئاسة مجدلاني، وحضور ممثلين عن وزير الزراعة أكرم شهباب القاضي عبدالله حمد، عن وزير السياحة ميشال فرعون القاضي زياد أيوب، عن وزير البيئة محمد المشنوق سمر مالك، وعن المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة عليا عباس ورئيس مصلحة الصناعات الغذائية في وزارة الزراعة مريم عيد.

وإذ أوضح مجدلاني أن «صيغة هذا الاقتراح كانت شبه جاهزة»، قال: «عالجننا في اجتماعات اللجنة الفرعية، الهواجس وتضارب الصلاحيات وأوضحنا بعض النقاط الملتبسة، من دون المس بجوهر القانون المقترح»، شاكرًا «كل الأطراف والوزراء الذين تجاوبوا معنا والذين ساهموا في ولادة هذا القانون».

وأضاف: «اليوم وقد أنجزنا الاقتراح، سيكون السؤال، والآن إلى أين؟ الجواب أنني سأعمل هذا الاقتراح شخصياً إلى دولة الرئيس نبيه بري الذي يتابع بشكور عن قرب أعمال اللجنة الفرعية، ومتى أصبح الاقتراح في عهدة مسؤوله إلى اللجان المشتركة لمناقشته وإقراره. ومن ثم يوضع على جدول

أعمال أول جلسة للهيئة العامة لكي يقر. في النتيجة، ما حصل اليوم كان إنجازاً مهماً، وسوف نواصل مواكبة هذا الاقتراح».

### أبو فاعور

أكد وزير الصحة وأهل مجدلاني من الإعلام الذي يمثل الرأي العام، أن يواكبنا بدوره لكي تضمن حسن وسرعة الإقرار، ولأن من حق الناس أن يطعوا على تفاصيل مسار قانون يؤمن لهم الغذاء السليم، بعد الصدمة التي أصابهم جراء الحقائق البشعة التي تكشف في الأسابيع القليلة الماضية، كذلك لفت هنا إلى أن إقرار القانون في المجلس النيابي لن يكون نهاية المطاف بالنسبة لنا، لأنه كما تعلمون هناك قوانين كثيرة تتحقق بإقرار القانون نهائياً. وجملة تشريعات وقرارات وتدابير نظمية تشكل كلاً متكاملاً يحفظ الصحة العامة في لبنان»، وجدّد التأكيد أن «الحملة الوطنية لسلامة الغذاء مستمرة، مراقبة وتفتيشاً وإجراءات وتدابير وقرارات»، لافتاً إلى أن إقرار اقتراح القانون هو «من

الخطوات والمصائب أن يحظى على الأقل بغذاء سليم».

### أبو فاعور

أكد وزير الصحة وأهل مجدلاني من الإعلام الذي يمثل الرأي العام، أن يواكبنا بدوره لكي تضمن حسن وسرعة الإقرار، ولأن من حق الناس أن يطعوا على تفاصيل مسار قانون يؤمن لهم الغذاء السليم، بعد الصدمة التي أصابهم جراء الحقائق البشعة التي تكشف في الأسابيع القليلة الماضية، كذلك لفت هنا إلى أن إقرار القانون في المجلس النيابي لن يكون نهاية المطاف بالنسبة لنا، لأنه كما تعلمون هناك قوانين كثيرة تتحقق بإقرار القانون نهائياً. وجملة تشريعات وقرارات وتدابير نظمية تشكل كلاً متكاملاً يحفظ الصحة العامة في لبنان»، وجدّد التأكيد أن «الحملة الوطنية لسلامة الغذاء مستمرة، مراقبة وتفتيشاً وإجراءات وتدابير وقرارات»، لافتاً إلى أن إقرار اقتراح القانون هو «من

جال على معامل الألبان والأجبان في قضاء جبيل

## حكيم: مجهزة ومتطورة صحياً وصناعياً وجودة في النوعية



حكيم متفقد أحد المعامل

جال وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم على عدد من معامل الألبان والأجبان في قضاء جبيل وتفقد حركة العمل فيها، مثنياً على الجهود التي قامت وتقوم بها هذه المعامل. وأشار الوزير حكيم إلى أن زيارة المعامل اليوم «للاطلاع على كيفية الإنتاج والتصنيع، ورأينا معامل مجهزة ومتطورة من الناحية الصحية والصناعية، وحصلت على جوائز عالمية في هذا الإطار»، مهتماً هذه المعامل على «تجاوبها السريع مع ملاحظات مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة»، مؤكداً «المراقبة الدائمة للمخالفات وفق معادلة لو لم تكن هناك مخالفة لما وجدت المراقبة».

وشدّد حكيم على «التعاون والتكامل بين الدولة والحكومة والمعامل عموماً والصناعات الغذائية إجمالاً بهدف حماية المستهلك، لأن الموضوع لا تقتصر معالجته على فريق دون آخر، وإنما يتطلب تعاون الجميع، ودعم القطاعات اللصحية للوصول إلى أفضل إنتاجية»، وعمّا إذا كانت المخالفات

الموجودة عولجت، أجاب حكيم: «المخالفات التي تعني وزارتي تتعلق بالسلب المعة للاستهلاك النهائي، وضلت التواصل مباشرة مع المصانع والإطلاع على مشكلاتها

وآليات الإنتاج والتصدير لديها، وعالجت كل المخالفات السابقة المتعلقة بمنتج «اللبنة» الجاهز للاستهلاك، ويات مطابقاً بالكامل

لمعايير سلامة الغذاء. وأكد حكيم: «العلاقة الجيدة مع كل الوزراء المعنيين بموضوع سلامة الغذاء»، مشدداً على «ضرورة التكامل بين وزارات الصحة

السليم». وأعب عن تطعه «لإقرار هذه الصيغة في أسرع وقت في اللجان النيابية المشتركة، تمهيدا لعرض اقتراح القانون على جلسة نيابية وعد بري بتخصيصها لتشريعات المتعلقة بملف سلامة الغذاء».

### البساط

في السياق، استقبل الرئيس سلام نقيب أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية منير البساط على رأس وفد من النقابة.

إثر اللقاء أشار البساط إلى «أننا أطلعنا دولة الرئيس على مشاريع ونشاط النقابة ونحن نكفاهة وكصانعين مرجعيتنا وزارة الصناعة، وفي بعض الملفات تكون وزارة الزراعة هي مرجعيتنا، وكذلك لدينا علاقة مع مؤسسة مجلس الوزراء في موضوع مؤسسة إيدل ودعم المعارض لذلك ناقشنا هذا الموضوع وأهمية دعم المعارض وتنمية صادرات الصناعات الغذائية وهو القطاع الوحيد الذي يسجل نمواً في صادراته».

وأضاف البساط: «كما بحثنا في الملف الساخن ألا وهو سلامة الغذاء وأوضحنا لدولته أن هذا الموضوع بالنسبة لنا كتابية صناعيين غذائين ليس جديداً ولم نبدأه خلال الحملة التي حصلت في الشهرين الماضيين بل على العكس نحن ومنذ تأسيس النقابة في عام 1995 نضع نصب أعيننا موضوع السلامة الغذائية والجودة واعتماد المصانع لأحدث النظم في الجودة والنوعية».

وأختتم: «كما بحثنا في موضوع الصناعة بشكل عام ومدى حاجة هذا القطاع في لبنان لرعاية الدولة وتسهيل أعماله ليتطور ويحقق نمواً أعلى».

والاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة، والعلاقة المثبتة جداً بين هذه الوزارات، من دون وجود أي خلاف معها».

وإذ أوضح رداً على سؤال، أن الزيارة تفقدية، لفت إلى أن «أهم ما فيها إعادة الثقة بالقطاع ككل، وبالنظام الغذائي والاستهلاكي في لبنان، وأن يتّجه المستهلك إلى ما يستهلكه يومياً، وأن يحاسب ضمن إطار النظام والقانون»، مشدداً على ضرورة «توعية المستهلك على السلعة التي يستهلكها وأن يكون المرابح الأول لما كاله»، وأعلن أنه لمس جودة في النوعية، مشجعاً المبادرة الفردية «التي لا تكفي وحدها، بل تلتزمها مساعدة من الدولة، كما هي الحال في قطاعات أخرى كالكهرباء والمياه والمواد الأولية».

وعما يتردد أن بعض المعامل الصغيرة تقوم بالتصنيع بطريقة سرية، قال: «عندما يضبط مراقبو مديرية حماية المستهلك في الوزارة سلعا غير مطابقة للمعايير، سنخذ قرارات صارمة في حق أصحابها».

### الطاقة

تراجعت أمس أسعار المشتقات النفطية بمعدل 200 ليرة لبنانية لصفحة البنزين من النوعين 98 و95 وأوكتان، و700 ليرة لبنانية لصفحة الديزل وأويل، و800 ليرة لبنانية لصفحة المازوت الأحمر والكار، فيما انخفض سعر قارورة الغاز 900 ليرة لبنانية.

جاء ذلك في قرارات أصدرها وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان حدد بموجبها الحد الأعلى لأسعار بيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت على الشكل التالي:

	أسعار أمس	أسعار ٧ كانون الثاني	أسعار ٣١ كانون الأول
بنزين 98 اوكتان	ل.ج 22800	ل.ج 23000	ل.ج 23800
بنزين 95 اوكتان	ل.ج 22200	ل.ج 22400	ل.ج 23100
مازوت أحمز	ل.ج 14600	ل.ج 15400	ل.ج 16100
ديزل اويل للربكات	ل.ج 15600	ل.ج 16300	ل.ج 17100
كاز	ل.ج 16900	ل.ج 17700	ل.ج 18500
قارورة غاز زنة 10 كلغ	ل.ج 13000	ل.ج 13900	ل.ج 14500
قارورة غاز زنة 12.5 كلغ	ل.ج 15700	ل.ج 16900	ل.ج 17600
برميل النفط الخام البرنت	\$45	\$50	\$56

عرض مع شقير وعرييد نشاط مركز التدريب على الجودة

## الحاج حسن: من مصلحة المؤسسات السياحية المحافظة على المعايير لتطوير أعمالها



الحاج حسن مستقبلاً شقير وعرييد

بحث وزير الصناعة حسين الحاج حسن مع رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير ورئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الأمتياز، شارل عرييد، في موضوع سلامة الغذاء. وأشار شقير إثر الاجتماع إلى «أننا أطلعنا الوزير الحاج حسن على نشاط «مركز التدريب على سلامة الغذاء» الذي أنشأناه في غرفة بيروت وجبل لبنان بالتعاون مع جمعية «فرانشايز»، وكان للوزير لهج حسن دور كبير في إطلاق المركز، وهو داعم أساس له ولن يغطي المركز منطقة بيروت وجبل لبنان فقط، بل سيؤمن حلقات التدريب في المناطق اللبنانية كافة. ستطلق أول دورة في غرفة بيروت في 20 من الجاري، على أن تعتم على سائر الغرف في المحافظات والبلديات. طموحنا أن نحصل كل مؤسسة تتعاظم الغذاء على هذه الشهادة، تمهيدا لتحويل ما جرى في نهاية العام الماضي إلى صدمة إيجابية، لأن مئات المؤسسات اللبنانية هي جيدة ويفتخر بها، وأصبحت موجودة في أكثر من أربعين بلداً في العالم، ونفتخر بالصناعة اللبنانية وبالطبخ اللبناني، وسنستمر.

ولفت الوزير حاج حسن إلى أن «لقاءنا لاستكمال العمل المشترك بين الوزارات والقطاع الخاص في موضوع سلامة الغذاء، العمل في سلامة الغذاء لا يتوقف. وعلينا تحويله إلى عمل مستدام ومؤسسي من خلال تفعيل الدور الرقابي للوزارات على القطاع الخاص، ومن خلال التدريب المستمر، والالتزام الكامل بمعايير سلامة الغذاء».

وأضاف الحاج حسن: «لا تناقض بين سلامة الغذاء والاقتصاد الوطني. ومن مصلحة المؤسسات الخاصة التي تعنى بالقطاع السياحي والغذائي أن تحافظ على المعايير لتطور أعمالها، ودور القطاع العام الرقابي هو مساعد لهذه المؤسسات في المحافظة على سلامة

والاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة، والعلاقة المثبتة جداً بين هذه الوزارات، من دون وجود أي خلاف معها».

وإذ أوضح رداً على سؤال، أن الزيارة تفقدية، لفت إلى أن «أهم ما فيها إعادة الثقة بالقطاع ككل، وبالنظام الغذائي والاستهلاكي في لبنان، وأن يتّجه المستهلك إلى ما يستهلكه يومياً، وأن يحاسب ضمن إطار النظام والقانون»، مشدداً على ضرورة «توعية المستهلك على السلعة التي يستهلكها وأن يكون المرابح الأول لما كاله»، وأعلن أنه لمس جودة في النوعية، مشجعاً المبادرة الفردية «التي لا تكفي وحدها، بل تلتزمها مساعدة من الدولة، كما هي الحال في قطاعات أخرى كالكهرباء والمياه والمواد الأولية».

وعما يتردد أن بعض المعامل الصغيرة تقوم بالتصنيع بطريقة سرية، قال: «عندما يضبط مراقبو مديرية حماية المستهلك في الوزارة سلعا غير مطابقة للمعايير، سنخذ قرارات صارمة في حق أصحابها».

دعا للنزول إلى الشارع والاحتكام لصوت الحق

## الاتحاد العمالي: لتصحيح الأجور وضبط الأسعار

لننظام الاقتصادي اللبناني الذي يعتمد بشكل أساسي على الاستثمار في الربوع المالية والعقارية، مما يستوجب إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية التي أثبتت فشلها والعمل على بناء اقتصاد حقيقي قائم على تشجيع الاستثمار في قطاعات الإنتاج في الصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات المولدة لفرص العمل لا سيما منها تلك التي تولف الأيدي الماهرة والتقنية والفنية. كما أن مزاحمة اليد العاملة الأجنبية لليد العاملة اللبنانية تستوجب التشدد في تطبيق القوانين المرعية الإجراء وأخضاع هذه العمالة لقانوني العمل والضمان الاجتماعي لناحية الأجور والضمانات بحيث لا يستهسل أصحاب العمل كما جرى اليوم تشغيل العامل بأجور زهيدة ومن دون أي ضمانات أو تعويضات وأقرب ما يكون إلى السخرة. فتنطبق القانون وحده هو ما يتصفه العامل ويحدد من المزاحمة التي تزيد من خطر ظاهرة البطالة».

وتطرقت الهيئة في بيانها إلى «فضيحة انخساف وتفجر أزمة وجود عشرات الآلاف من العمال والموظفين الذين يعملون بصفة مياوم أو متعاقد أو على الساعة أو ما يسمى عامل إكراء أو غب الطلب وغيرها من السياسات الخارجة عن القانون في وزارات الدولة واداراتها كافة والمصالح التي تشرف عليها من مؤسسة كهرباء لبنان إلى لبنان والحكومة وأصحاب العمل، والذي يقضي بوجود التصحيح الدوري للأجور، وعلى رغم الارتقاء المطرد، والتراكمي معدلات التضخم وغلاء المعيشة بسبب فلتان الأسعار وزيادة معدلات التضخم، حتى بلغ معدل التضخم في 35 في المئة وفق مؤشر مديرية الإحصاء المركزي 37 في المئة وفق مؤشر الاتحاد العمالي العام حتى نهاية عام 2014 ولا تزال الأجور من دون تصحيح ومن دون حماية للقدرة الشرائية للعامل ونوعي الدخل المحدود. بناء عليه، ندعو إلى استعجال اجتماعات لجنة المؤشر من أجل الوصول إلى اتفاق على نسب غلاء المعيشة وتصحيح الأجور وفقاً لذلك».

ولفتت إلى «مشكلة البطالة، وخصوصاً لدى الشباب حيث بلغت أكثر من 28 في المئة، وباتت قنبلة اجتماعية موقوتة، محذراً من خطورة انفجارها»، ورأت أن «هذه الظاهرة مرتبطة عضويًا بالجائحة الهشة

دَكَرت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان، بأن الأجور لا تزال من دون تصحيح ومن دون حماية للقدرة الشرائية للمعامل ونوعي الدخل المحدود، داعية إلى استعجال اجتماعات لجنة المؤشر من أجل الوصول إلى اتفاق على نسب غلاء المعيشة وتصحيح الأجور وفقاً لذلك».

وشدد البيان على أيدي الوزراء الذين اطلقوا حملة مكافحة الفساد، وطالب «بالمضي في هذه الحملة في إطار خطة وزارية شاملة لتحقيق إصلاح إداري شامل، بعدما نخرت سوسة الفساد الإدارة العامّة وفشت في الجسم الإداري، بعيداً من المسارية السياسية والطائفية والمذهبية واعتبارات المحاصصة

وتفعيل مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية والرقابية، بدءاً من التفتيش المركزي إلى الإداري والمالي حتى لا يبقى الأمر موطأ بهمة وزير ورغبة ذاتية».

وأشارت الهيئة إلى أن «على رغم انقضاء ثلاث سنوات على الاتفاق الموقع بين الاتحاد العمالي العام في لبنان والحكومة وأصحاب العمل، والذي يقضي بوجود التصحيح الدوري للأجور، وعلى رغم الارتقاء المطرد، والتراكمي معدلات التضخم وغلاء المعيشة بسبب فلتان الأسعار وزيادة معدلات التضخم، حتى بلغ معدل التضخم في 35 في المئة وفق مؤشر مديرية الإحصاء المركزي 37 في المئة وفق مؤشر الاتحاد العمالي العام حتى نهاية عام 2014 ولا تزال الأجور من دون تصحيح ومن دون حماية للقدرة الشرائية للعامل ونوعي الدخل المحدود. بناء عليه، ندعو إلى استعجال اجتماعات لجنة المؤشر من أجل الوصول إلى اتفاق على نسب غلاء المعيشة وتصحيح الأجور وفقاً لذلك».

ولفتت إلى «مشكلة البطالة، وخصوصاً لدى الشباب حيث بلغت أكثر من 28 في المئة، وباتت قنبلة اجتماعية موقوتة، محذراً من خطورة انفجارها»، ورأت أن «هذه الظاهرة مرتبطة عضويًا بالجائحة الهشة